وقفة

# الاستيراد وتفتيت البنى المحلية

■ عالية طالب

اغلب اقتصاديات الدول التي تعيش أوضاعا سياسية مختلة وغير مستقرة، تعاني من آثار سلبية على مجمل أوضاعها العامة وانكماشا اقتصاديا يؤثر سلباً على سوقها المحلية وصناعاتها مما يتسبب في ارتفاع الأسعار وتضخم على مستوى الثابت والمتغير والكمالي والأساسي.

هذا الوضع عاشته أغلب الدول التي مرت عبر تاريخها بظروف مشابهة لكنها استطاعت خلال سنوات قليلة من إعادة ترتيب أوضاعها وسحب تضخمها المبرر وغير المبرر وساهمت سياساتها المدروسة بعناية في تحسين مداخيل مواطنيها وتخفيف الضغوط الاقتصادية التي عانوا من سلبياتها لفترات لم تطل أبدا، ولم تأخذ إلا مؤشرا تنازليا سنة بعد أخرى بعكس ما يعيشه العراق اليوم الذي تشير اغلب مؤشراته إلى تواتر ارتفاع الأسعار بطريقة غير معقولة وغير منطقية وتثبت خللا تنظيميا واقتصاديا وتخطيطيا وسياسيا يحسب سلبا على الحكومة ومؤسساتها ووزاراتها التي تقف متفرجة على الأوضاع الاقتصادية الصارخة، والتي لم تنفع معها أية زيادة في الرواتب، إذ ابتلع التضخم كل المتغيرات التصاعدي لرواتب الموظفين ولا زال يطالب بالمزيد وكأن الجميع في سباق محموم سيضرب خاصرة الاقتصاد العراقي بالصميم وسيرسخ مظاهر لا يمكن التخلص منها بسهولة في المستقبل.

ويتساءل المواطن لمصلحة من يتم إغراق السوق المحلي العراقي بمختلف البضائع المستوردة من كل البلدان القريبة والبعيدة عن العراق والبضائع تمثل أسوأ النتاج المتدني المواصفات، فيما لا يتم تفعيل وتأمين وتشجيع واقع الصناعة المحلية لتكون هي البديل المطلوب لمجمل هذا الاستيراد المشوه المرتبط بصفقات محسوبة تحقق مصالح فئات محددة على حساب المجموع العام للشعب العراقي، ولماذا تتضخم استثمارات غير عراقية على حساب الاستثمار العراقي الذي تقف عملية عدم إعادة التيار الكهربائي إلى وضعه الطبيعي أهم عائق في وجه إنعاش الحياة في العراق بكافة أشكالها ومنها طبعاً الواقع الاقتصادي والأمني والخدمي.

المواطن الذي بدأ يسخر من أوجاعه بات يسخر أيضا من كل تبريرات الخطط الحكومية التي لا يبدو أنها تسير بما يتوافق حقيقة مع المشروع الهادف لبناء العراق بطريقة تحقق مصلحته الوطنية والأممية وتنشئ له مستقبلا لائقا له ولأحفاده ولأجياله القادمة التي فضلت أن تتقاذفها المنافي على أن تتقاذفها لغة الموت المتاح بطريقته السريعة للأغنياء والبطيئة للفقراء الذين ما أن تراهم حتى تعرف حجم معاناتهم دون إن تحتاج إلى إن يصرحوا لك بكل ما يقاسونه وهم يلهثون بين البطالة والأجور المتدنية للقطاعات الخاصة وبين الرواتب الحكومية التي لا تبقى في البيوت، إلا لأيام معدودة بعد إن تضاعفت الأسعار بطريقة جنونية لا تؤشر واقعاً عقلانيا يبشر بالأمان الاجتماعي ولا المدني بغض النظر الآن عن الأمان الحقيقي المطلوب الذي فرضته خطة القانون الأمني الجديد بعراقيل لا حصر لها يدفعها المواطن من أعصابه ومن وقته ومن هدوئه وسكينته وتفاؤله الحقيقي.

هل تعجز الحكومة بوزارات تخطيطها وماليتها وتجارتها وبنكها المركزي عن إقرار سياسات مالية جيدة تحقق ثباتا في الأسعار يحقق للمواطن مفهوم الادخار والتأمين المستقبلي والاستثماري الجيد لمشاريع صغيرة وكبيرة وكل حسب طموحه وإمكاناته التي هي بلا حدود وأولها صبره الجميل على الصعوبات التي تفوق طاقة البشر واحتمالهم المطلوب؟

وهل تعجز الحكومة عن مواجهة نفسها وتحدد لمصلحة من يتم تغييب المنتج المحلي عن الشارع التجاري العراقي بكل ما عرفه المواطن من صلاحية جيدة، لذلك المنتج رغم محدوديته التي كان يحلم باضطرادها يوما؟

وهل يبقى المواطن ضحية المشاريع المعلنة والمستترة والتي بات يعرف كل مراميها بوضوح دون أن يملك المقدرة على إعادة تصحيح أوضاعه بطريقة تحقق مصلحته بلاده التي أشغلت بالواقع السياسي المتشابك ليمرر عليها مشاريع اشد بشاعة تطال مستقبل القادم من الأيام بوضوح لا يقبل الشك.

### طعمة يؤكد فبركة أحداث سجن الحلة.. والسعد تنتقد لجنة حقوق الإنسان

# وزير العدل: الهاربون من المعتقل يمتلكون مسدسي كاتم

## ◆ كتلة الفضيلة: هجمة عدائية تستهدف الشمري لأغراض سياسية ◆

**بغداد / المدى**

أكد وزير العدل أن أحداث سجن الحلة الإصلاحي كانت نتيجة امتلاك عدد من النزلاء أسلحة مزودة بكواتم للصوت داخل قاعة السجن، مشيرا إلى أن "ما صرحت به لجنة حقوق الإنسان النيابية كان لغايات سياسية".

وقال وزير العدل حسن الشمري خلال مؤتمر صحفي عقده في سجن الحلة الإصلاحي إن "ما حدث قبل يومين من عملية هروب للسجناء هو نتيجة امتلاك عدد من النزلاء لمسدسين مزودين بكاتمين للصوت تمكنوا من خلالها الإستيلاء على أسلحة حراس السجن".

وأضاف أن "السلطة المحلية في محافظة بابل قد أمرت خلال الأسابيع الماضية بالسماح لإدخال الهواتف النقالة [الموبايل] للسجن وإعطائها للنزلاء للاتصال بذويهم وهذا مخالف للقانون الذي تعمل به وزارة العدل في إدارة سجونها"، لافتاً إلى أن "المعطيات الأولية أثبتت عدم كفاءة إدارة السجن على الإدارة وضبط الأمور بداخله وان الوزارة تسعى إلى تغيير مكان مبنى السجن ونقله إلى مكان آخر في المحافظة".

وتابع الشمري أن "كل ما أثير من تصريحات من قبل لجنة حقوق الإنسان حول وزارة العدل واتهامها بالمسؤولية في التقصير عما حدث في سجن الحلة الإصلاحي هو غير صحيح وانه بني على أسس وغايات سياسية معينة و الوزارة لا تمانع من زيارة السجون التابعة لها شريطة أن تأخذ الأذن المسبق بذلك".

وحمل الشمري، "برلمانيين إسلاميين" مسؤولية أحداث سجن الحلة المركزي، مؤكدا أن نزيلا واحدا فقط تمكن من الهروب من السجن.

الى ذلك، انتقدت كتلة الفضيلة في مجلس النواب، أمس الأحد، ما وصفتها بالهجمة العدائية المقصودة لاستهداف وزير العدل حسن الشمري، مشددة على انه تقف خلفها دوافع سياسية ضيقة، وفي حين أكدت أن البعض ممن تهجم على الوزير معروف بفبركة الأحداث وقلب الحقائق، أشارت إلى أن تحكيم الأمزجة الشخصية في سياقات عمل مؤسسات الدولة لاختراقات قد يستغلها الأعداء كما حصل في سجن الحلة.

وقال رئيس كتلة الفضيلة عمار طعمة في بيان له إن "ما نراه من هجمة عدائية مقصودة لاستهداف وزير العدل وإجراءاته الإصلاحية في إدارة الوزارة، تقف خلفها دوافع سياسية ضيقة"، مبينا أن "هناك منطلقات ترتبط بأمزجة أشخاص عرفوا بفبركة الأحداث وقلب الحقائق وصولا لأهداف غير مقبولة"، بحسب تعبيره.

وأضاف طعمة أن "بعض المتهجمين حرفوا حقائق واضحة دون احترام لمشاعر ملايين العراقيين بخصوص مجزرة عرس الدجيل، وحاولوا إخفاء الحقائق المؤلمة التي رافقت تلك الجريمة البشعة"، مؤكدا أن "تحكيم الأمزجة الشخصية في سياقات عمل مؤسسات الدولة لاختراقات قد يستغلها الأعداء كما حصل في هروب السجناء من سجن الحلة".

وأشار طعمة إلى أن "وزارة العدل حينما تلتزم بضوابط الزيارة إلى سجونها من إجراءات تفتيش وتعرف على من يرافق الوفود الرسمية ترتفع أصوات من يتحرك لأهداف مشبوهة بالطعن والاتهام للوزير والوزارة"، مضيفا أن "تلك الأصوات تصمت عن حقوق ضحايا الإرهاب وشهداء وجرحى عوائل المتضررين من الأعمال الإجرامية".

وكان عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية والنائب عن المجلس الأعلى علي شبر قد حمل، قبل يومين، وزير العدل مسؤولية أحداث سجن الحلة المركزي، داعيا إياه إلى تقديم مبرر مقنع أو استقالته، فيما رجحت أن يكون هناك تواطؤ من قبل المسؤولين عن حماية السجن.

كما قال عضو اللجنة الآخر حيدر الملا في تصريح له: "إن لجنة حقوق الإنسان تحمل وزير العدل حسن الشمري كل التداعيات التي قد تحصل في سجن الحلة نتيجة الإجراءات التي وصفها بالتعسفية مبينا أن هروب عدد من السجناء من سجن الحلة هو دليل على الإجراءات غير الإنسانية بحق السجناء".

وأضاف "أن الغاية من ذهاب لجنة حقوق الإنسان إلى سجن الحلة كانت من اجل السيطرة على الوضع ومعالجة الإخفاقات الموجودة في داخل السجن ولكن الإجراءات التعسفية حالت دون ذلك".

وأكد الملا: "أن التقارير التي وصلت إلينا من داخل السجن خطيرة جدا وتنذر بعواقب خطيرة وما حصل من هروب لعدد من السجناء هو احد تلك العواقب لذلك نحن نحمل وزير العدل مسؤولية هروب السجناء وعواقب وتداعيات هذا الأمر".

وفي سياق متصل، اتهمت عضو البرلمان عن الفضيلة النائب سوزان السعد، لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بأنها أرادت أن تقلل من شأن وزارة العدل في إدارتها للوزارة.

وقالت في تصريحات صحيفة أمس "بدلا من أن تشيد اللجنة بدور وزير العدل حسن الشمري الذي أغلق عدة سجون في المنطقة الخضراء وغيرها حاولت أن تقلل من شأن الوزير".

وأضافت السعد "ليس الأمر هو من يتحمل المسؤولية أو من لا يتحمل وإنما المفارقة التي حصلت خلال هذه الأيام أحدثت أموراً كثيرة في سجن الحلة، مما أدت إلى هروب سجناء والأمر الآخر هو عندما أغلق سجن الشرف في المنطقة الخضراء وسجن آخر كانا يحتويان على ألف سجين زاد من الطاقة الاستيعابية للسجون الأخرى التي أضيف لها المعتقلون المرحلون، مما جعلها أن تختنق وهذا الاختناق تسبب في إحداث الشغب والمشاكل التي طرأت، كما أن البنى التحتية القديمة للسجون والتي يرجع تاريخ بنائها إلى السبعينيات أيضا سببا لحدوث المشاكل فيها، لذا يجب أن تكون مخصصات مالية إضافية لوزارة العدل كي تتمكن الوزارة من بناء سجون حديثة لتفرض سيطرتها على السجناء داخلها".

> **اتهم الشمري الحكومة المحلية بالسماح لإدخال الهواتف النقالة للسجن وإعطائها للنزلاء للاتصال بذويهم خلافاً للقانون**

وأعلن محافظ بابل محمد المسعودي، أمس الأول، خلال مؤتمر صحافي عن هروب ثمانية سجناء من سجن الحلة أثناء أعمال الشغب داخل السجن، مؤكدا القبض على أربعة منهم، فيما أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة عن انتهاء حصيلة أعمال الشغب داخل سجن الحلة عند أربعة قتلى من السجناء المثيرين للشغب وإصابة تسعة آخرين بينهم خمسة من عناصر الشرطة، مؤكدة سيطرة القوات الأمنية على السجن.

يذكر أن عدد السجناء في هذا السجن يبلغ ١٣٥٠ سجيناً وهم من عناصر في تنظيم القاعدة وميليشيات أخرى، وتتراوح الأحكام الصادرة بحقهم بين خمسة سنوات وتصل إلى المؤبد. وكانت مصادر في الشرطة العراقية قد أكدت، الجمعة الماضية، أن عددا من السجناء في سجن الحلة سقطوا بين قتيل وجريح جراء أعمال شغب اندلعت عقب حدوث عملية هروب عدد من السجناء، فيما لفتت إلى أن اشتباكات جرت بين قوات الشرطة وسجينين مسلحين على الأقل تمكنا من الفرار من السجن قبل الشغب بعد استيلائهما على سلاح حراس في السجن.

### بيوكانن: مكافحة الإرهاب نفذت الهجوم

# عملية الجمعة بتكريت تعقد محادثات بقاء الأميركان

**عن / نيويورك تايمز**

**للمرة الثانية خلال أسبوع واحد تقوم قوات مشتركة عراقية - أميركية بغارات تستهدف متمردين و تؤدي إلى مقتل مدنيين. حيث ذكر شهود في قرية الإسحاقي جنوب تكريت أن قوات عراقية أميركية مشتركة قامت يوم الجمعة الماضي بفتح نيران أسلحتها على مدنيين مع رمي رمانات يدوية أثناء شنهم غارة في المنطقة.**

و يقول أهالي القرية إن القوات ردت على إطلاق نار صادر من القرية، ما أدى إلى مقتل فتى يبلغ الثالثة عشرة من العمر و ضابط شرطة كان يتمتع بإجازته، واقر مسؤولون عسكريون أميركان بالعملية دون إعطاء تفاصيل عنها.

يقول العميد جيفري بيوكانن، الناطق باسم الجيش الاميركي في بيان له "إنها عملية خططت لها ونفذتها قوات محاربة الإرهاب العراقية و هي المسؤولة عن كل النشاطات التي جرت على الأرض، أما الاميركان فقدموا الإسناد لها من خلال طائرات الهليكوبتر و بعض المستشارين الاميركان". و أضاف "وبسبب القتال الذي اعقب ذلك، فقد استجابت قوات أميركية إضافية تكفلت بتأمين المنطقة لكنها لم تشارك في العملية".

لم يذكر البيان ما إذا كانت القوات الاميركية قد أطلقت النيران من أسلحتها أم لا.

من جانب آخر رفض الناطق باسم القوات الخاصة العراقية التعليق على الموضوع.

من المؤكد ان هذه العملية، التي جاءت بعد غارة ٣٠ تموز في قرية الرفيعات، سوف تعقد المحادثات بشأن بقاء القوات الاميركية بعد نهاية العام.

فوسط ضغوط من المسؤولين الاميركان الذين قالوا سابقا بوجوب بقاء بعض القوات في العراق، أعلنت الحكومة العراقية الأربعاء أنها ستبدأ بالتفاوض حول استمرار وجود القوات الاميركية.

بعض السياسيين كانوا ضد الاميركان في غارة الجمعة وانتقدوا القوات الاميركية في الصحف المحلية لانتهاكها السيادة العراقية.

و حسب مسؤولين عسكريين أميركان، فان عملية الإسحاقي كانت تستهدف خلية من المتمردين الذين كانوا يخزنون المتفجرات.

و لم يعرف حتى الآن هل تم العثور على هؤلاء المتمردين أم لا. و قال المسؤولون بأنهم وفروا دعما بالهليكوبتر و ربما سبّب ذلك اشتباها بان الاميركان هم الذين نفذوا العملية، كما ان ملابس الجيش العراقي قد جعلت الناس تعتقد ان الاميركان هم من قام بالعملية بسبب التجهيزات و الأساليب. لكن بعد التساؤلات المبنية على تقارير شهود عيان، اصدر الاميركان بيانا يقول إن بعض القوات الاميركية قد شاركت في العملية.

وقال مسؤول محلي و اثنان من الشهود بان إطلاق النار بدأ عندما أطلق احد أهالي القرية النار على القوات لاعتاده بأنهم من اللصوص.

تقول غنية غماس "سمعنا إطلاق نار قرب بيتنا، فاستيقظ ولدي واتجه إلى الحديقة لأنه كان خائفا فأطلقوا النار عليه و على والده".

اما الغارة التي شنت في ٣٠ تموز في قرية تزرع العنب في منطقة الرفيعات، فقد خلفت ثلاثة قتلى من بينهم احد الشيوخ، و هناك تقارير متضاربة حول من الذي أطلق النار أولا. و قال الجيش الاميركي بان الاميركان شاركوا مع العراقيين الا ان الغارة كانت موضع خلاف لعدم العثور على الهدف.

ويقول مسؤولون محليون مع إن القرية كانت تتعاطف مع المتمردين سابقا إلا أنها ليست معقلا لهم.

من جانب آخر يود الاميركان إبقاء بعض القطعات في العراق لخلق توازن مقابل إيران. كما أن الكثير من الساسة العراقيين والقادة العسكريين يعتقدون بحاجتهم الى المساعدة الاميركية في تدريب القطعات العراقية. لكن هناك آخرون، خاصة رجل الدين مقتدى الصدر، يقولون إن بقاء القوات في العراق هو استمرار للاحتلال. أما بالنسبة إلى محمد فرحان، مزارع من الاسحاقي، فان النزاع السياسي قد أصبح مسألة شخصية، وأضاف أن القوات العراقية و الاميركية طرقوا بابه بالساعة الثانية صباح الجمعة و قاموا بتكتيفه مع ثلاثة من اقربائه و أخرجوهم خارج الدار. ثم قاموا بتفتيش بيته و سرقوا منه صكا و جواز السفر العائد لشقيقه".

**ترجمة عبدالخالق علي**

### دعوا للابتعاد عن التخندق الطائفي والإثني

# "العراق أولا": حركة جديدة لإعادة هوية البلاد الوطنية

**بغداد / المدى**

أعلن ناشطون عراقيون من داخل بلدهم وخارجه عن تشكيل كيان سياسي يحمل اسم "حركة العراق أولا" قالوا إنه يهدف إلى العمل على إعادة الهوية الوطنية العراقية وتحفيز المهتمين بالشأن السياسي على انتزاعها من القوى الطائفية لتأسيس واقع وطني عام يحدد العلاقة بين الديني والسياسي وبين الإثني والوطني وكيفية الخلاص من دعوات الطائفية وللتعصب والعنصرية التي جعلت البلاد عرضة للتقسيم وتحجيم تأثير الأجندات الأجنبية.

وأضاف الناشطون انه وسط الظروف العصيبة والاستثنائية التي يمر بها العراق واحتياجات شعبه "لابدَ من التفكير للعودة إلى الينابيع الصافية لتاريخ وتراث بلاد الرافدين بلاد التوراة والإنجيل والقرآن، وإسلامه.

وأشاروا في بيان لهم أن "مؤسسي هذه الحركة هم مجموعة من شخصيات وطنية عراقية غير ملوثة بأي جرم سياسي وفساد مالي أو طائفي أو عنصري مستمدة قوتها من الشباب الطالع والمرأة العراقية القوية أمام صدمات الحياة ومن قدرات أبناء العراق كافة لتساهم في مشروع لإنجاز فكر سياسي بديل للأفكار الطائفية وتأخذ على عاتقها وضع العراق على الطريق الصحيح الذي يستحقه من شعب وأرض وحضارة وتاريخ. وتنهض به من أجل إرساءً مجتمعٍ العدل والمساواة والتكافؤ من اجل تحديد ملامح المرحلة المقبلة، من السياسة الوطنية العراقية بعد أن عصفت بها أتون الدكتاتورية والتفرقة الطائفية والعنصرية، بالإضافة إلى سيادة منقوصة، وتحديات داخلية وخارجية، وأن تضع حلولاً ناجعة، بعيداً عن الأجندات المسيّسة لصالح الأجنبي، من خلال برنامج سياسي تطرحه على أبناء الشعب العراقي كافة لتمكينهم من الدفاع عنه من منطلق الإيمان بأنه يعكس إرادتهم الحرة ويترجم مصالحهم الوطنية الكاملة لتتولى مسؤوليات الدفاع عن وحدة الوطن ووحدة الشعب ومكتسباته، ولتوّحد جهود كل الوطنيين وتضحياتهم ليصبها في بوتقة واحدة تعمل في اتجاه المساحات الفكرية والسياسية على أساس منطق الحوار بين نخب من شخصيات وطنية عراقية على اختلافها وخلافها ليكون هذا المشروع هو القاسم المشترك في مبادئ أساسية بين جميع مكونات الشعب".

وأوضحوا أن الهدف السياسي الأساس لـ "حركة العراق أولاً" هو العمل على استعادة الهوية الوطنية التي أصبحت عرضة للضياع والتفتيت، بفعل هيمنة الأحزاب الطائفية والعنصرية التي تقدم الارتباط الديني والمذهبي على الارتباط الوطني والذي هو الجامع لكل أبناء العراق.

وأكد الناشطون أنهم سيعملون على توفير المناخ السلمي والضمان القانوني والحقيقي لشراكة القوى الوطنية من أجل تأسيس عملية سياسية وطنية حقيقية في البلاد، تتبنى قيم الحداثة السياسية والديمقراطية وتعمل بالتوافق مع طموح العراقيين على إشاعة ثقافة وقيَم الحرية والديمقراطية.

وخلص البيان إلى انه "على هذا الأساس تفتح الحركة أبوابها لكل الخيِّرين والمخلصين لوطنهم، كي يتحملوا مسؤولياتهم في البناء وتحقيق سبل التقدم والرخاء. إن الظروف الصعبة والمعاناة التي يمر بها الشعب العراقي تتطلب منا عملاً جاداً ومخلصاً والسعي مع الجميع من أجل التغيير والبناء تأمَل وتعمل على ما يساعد على فتح صفحة جديدة في حياة العراقيين بعيداً عن كل ما يعكر صفو الحياة، وتجاوز ما يشيع الفوضى ويفتح أبواب الفتنة والاحتراب بين أبناء الشعب الواحد".